

وثيقة عامة

رقم الوثيقة: POL 10/004/2003

28 مايو/أيار 2003

أنباء سارة في عام 2002

في غضون عام 2002، تلقت منظمة العفو الدولية أنباء تفيد بالإفراج عن كثير من سجناء الرأي، وتخفيف العديد من أحكام الإعدام، وتحسن الوضع بالنسبة إلى كثير من ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان الآخرين. وما زال عدد لا يُحصى من الأشخاص الآخرين بحاجة إلى مساعدتنا.

إفريقيا

غينيا الاستوائية

أُفراج عن المحامي والسياسي المعارض فابيان نسويه نغويما أوبونو من السجن يوم 16 أكتوبر/تشرين الأول، بموجب عفو صدر بمناسبة بذكرى استقلال غينيا الاستوائية. وكان قد اعتُقل في أعقاب نشر بيان على الإنترنت يتعرض للحكومة بالانتقاد. وورد أنه تعرض عدة مرات خلال وجوده في السجن للتعذيب الشديد وأُصيب بكسر في معصميه. وعقب الإفراج عنه توجه فابيان نسويه نغويما أوبونو بالشكر إلى منظمة العفو الدولية وقال إنه كان يعلم خلال وجوده في السجن بما تقوم به المنظمة من أجله ويعتقد أنه ساهم في الإفراج عنه.

إثيوبيا

أُفراج عن الدكتور طابع ولد سمايات، الأمين العام لاتحاد المعلمين الإثيوبيين وأستاذ العلوم السياسية السابق، من السجن في أديس أبابا يوم 14 مايو/أيار. وجاء الإفراج عنه بعد أن خفضت محكمة الاستئناف عقوبة السجن 15 عاماً التي حُكم بها عليه بتهمة الضلوع في "مؤامرة مسلحة" إلى السجن خمس سنوات بتهمة أقل شأنًا. وكان قد قضى بالفعل ست سنوات في السجن، واعتبرته منظمة العفو الدولية من سجناء الرأي الذين أُدينوا في محاكمات جائرة. وقد شكر منظمة العفو الدولية واتحادات المعلمين الدولية لجهودها في النضال من أجل إطلاق سراحه.

ليبيريا

أُفراجت الحكومة الليبيرية أخيراً عن حسن بيليتي، وهو صحفي بجريدة "ذي أناليس" ، وسلمته إلى المسؤولين بالسفارة الأمريكية في 7 ديسمبر/كانون الأول. وكان قد احتُجز بمعزل عن العالم الخارجي دون أن توجه إليه تهمة أو يُقدم للمحاكمة منذ القبض عليه في 24 يونيو/حزيران

2002. وقد أتهم بدعم جماعة المعارضة المسلحة المعروفة باسم "وحدة الليبيريين من أجل المصالحة والديمقراطية". وهددت السلطات في البداية بمحاكمته أمام القضاء العسكري. وقد تعرض للتعذيب وحُرم من الاتصال بمحاميين ولم يمثل أمام أي محكمة على الرغم من طلبات المثول القضائية العديدة التي قُدمت من أجله. وفي أعقاب ضغوط محلية ودولية استمرت على مدى شهور أُفرج عن حسن بيليتي ونُقل من البلاد جواً إلى غانا ومنها إلى الولايات المتحدة.

توغو

أُفرج عن الزعيم المعارض ياووفي أغبويبو بعد أن قضى عقوبة السجن ستة أشهر. وقال الرئيس أيديما إنه قرر الإفراج عن ياووفي أغبويبو "كبادرة ترضية". وكان الزعيم المعارض، الذي حُكم عليه في أغسطس/آب بالسجن ستة أشهر بتهمة القذف بحق رئيس الوزراء، قد ظل في السجن بعد أن وُجّهت إليه تهم جديدة تتعلق بالتآمر الجنائي. ورفضت أحزاب المعارضة الحوار مع الحكومة إلى أن يتم الإفراج عنه. وكان الجمود الذي ساد الوضع من العوامل التي ساهمت في تأجيل الانتخابات البرلمانية التي كان مقرراً إجراؤها في مارس/آذار.

الأمريكتان

الأرجنتين

أمر قاض اتحادي باحتجاز الجنرال السابق ليوبولدو فورتوناتو غالتيري و 25 من أفراد القوات المسلحة السابقين وقائياً وتجميد أصولهم المالية. وقد أتهموا بالمسؤولية عما تعرض له 20 من أعضاء جماعة "مونتونيروس" المسلحة في عامي 1978 و 1980 من خطف واحتجاز غير مشروع وتعذيب و"اختفاء" وقتل. وذكر القاضي كلاوديو بوناديو في حيثيات حكمه أن قانوني "التوقف التام" و"الطاعة الواجبة"، وهما قانونان عرفلا التحقيقات القضائية في الألوف من حالات "الاختفاء" التي وقعت في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات، باطلان وغير دستوريين. ولم تكن المحكمة العليا قد أصدرت الحكم النهائي بخصوص هذين القانونين في نهاية عام 2002.

الأرجنتين

في أكتوبر/تشرين الأول، شكلت شركة ديمر كرايسلر الأمريكية الألمانية لصناعة السيارات لجنة لفحص مسلك شركة مرسيدس بنز ومسؤوليها في الأرجنتين في الفترة بين عامي 1975 و 1978. وكان من المتوقع أن تحقق اللجنة في "اختفاء" قرابة 14 من عمال مصنع مرسيدس بنز الذي تملكه الآن ديلمر كرايسلر في غونزاليس كاتين بإقليم بوينس آيريس في عامي 1976 و 1977.

غواتيمالا

كان نضال منظمة العفو الدولية من العوامل التي ساهمت في تعيين مدع للتحقيق في الهجمات التي تعرض لها المدافعون عن حقوق الإنسان في غواتيمالا، ونتيجة للمساعي التي بذلتها المنظمة على مدى عدة سنوات أُنشئت وحدة خاصة بالمدافعين عن حقوق الإنسان في إطار "لجنة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان".

المكسيك

في فبراير/شباط، أُفرج عن سجين الرأي الجنرال خوسيه فرانسيسكو غالاردو، الذي احتُجز ما يزيد عن ثماني سنوات، وذلك بعد أن أمر الرئيس فيسنتي فوكس بتخفيض عقوبته إلى المدة التي قضّاها. وكان قبض عليه عام 1993 فيما يتصل بنشر مقال اتهم فيه القوات المسلحة المكسيكية بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان ودعا إلى تعيين قاض عسكري للمظالم. وكان أعضاء منظمة العفو الدولية قد ناضلوا على مدى كثير من السنوات من أجل الإفراج عنه. وقد ساهم هذا الضغط المتواصل على السلطات في تحقيق الإفراج عنه. وأُعربت أسرة الجنرال غالاردو عن امتنانها لكل ما قدمته المنظمة من مساعدة، قاتلة في رسالة إلى المنظمة: "نحن جميعا سعداء للغاية بالإفراج عن والدنا ونحن نشعر بعميق الامتنان لمنظمة العفو الدولية. فلولا مساعدتكم لما أمكن الإفراج عن والدي".

بيرو

شهدت البلاد تقدماً في مجال مكافحة ظاهرة الإفلات من العقاب، حيث عقدت "لجنة الحقيقة والمصالحة" سبع جلسات علنية. وكانت اللجنة قد أُنشئت في عام 2001 لتحديد الملابس المحيطة بانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها الدولة والانتهاكات التي ارتكبتها جماعات المعارضة المسلحة في الفترة بين مايو/أيار 1980 ونوفمبر/تشرين الثاني 2000.

أوروغواي

أنهم وزير سابق للشؤون الخارجية بسجن إلينا كوينتيروس ألميدا بشكل غير قانوني. وكانت قد "اختفت" في عام 1976 بعد اقتيادها قسراً من سفارة فنزويلا التي كانت قد لجأت إليها. وكانت هذه أول حالة يتم فيها اعتقال أحد الأشخاص فيما يتصل بانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت إبان الحكم العسكري.

آسيا

بنغلاديش

اعتُقل بهاء الدين نسيم والدكتور محيي الدين المجير، وهما من كبار أعضاء حزب المعارضة الرئيسي "رابطة عوامي" في عام 2002. وأُفرج عن بهاء الدين نسيم بكفالة في 6 يناير/كانون الثاني بعد أن قضت المحكمة العليا بأن احتجازه غير قانوني. وأُفرج عن الدكتور محيي الدين المجير بكفالة يوم 18 سبتمبر/أيلول 2002. ووردت أنباء موثوق بها تفيد بأن الاثنين تعرضا للتعذيب في الحجز.

الصين

أُفرج عن سجين الرأي شو وينلي يوم 24 ديسمبر/كانون الأول 2002 قبل انقضاء عقوبته، وذلك لأسباب صحية. وكانت صحة شو وينلي قد تدهورت خلال احتجازه حيث يعاني من التهاب الكبد الوبائي، وكان محكوماً عليه بالسجن 13 عاماً. وهو من أبرز المنشقين في الصين ومن مؤسسي "حزب الديمقراطية الصيني" المحظور. وفي رسالة إلى إحدى مجموعات منظمة العفو الدولية في الولايات المتحدة التي عملت من أجل الإفراج عنه قال شو وينلي: "بفضل جهودكم وحدها وصلت إلى الضفة الأخرى للمحيط الهادي.... صديقكم شو وينلي."

ميانمار

في مايو/أيار، أُفرج عن داو أونغ سان سو كي، زعيمة حزب المعارضة الرئيسي "الرابطة الوطنية للديمقراطية"، من الاحتجاز رهن الإقامة الجبرية في منزلها بحكم الواقع. وبالإضافة إلى ذلك، أُطلق سراح ما يربو على 300 سجين سياسي خلال العام ليصل العدد الإجمالي لمن أُفرج عنهم منذ يناير/كانون الثاني 2001 إلى 500 شخص.

كوريا الشمالية

كان كيم كانغ فيل الذي يبلغ من العمر 35 عاماً يعمل معداً لبرامج الكمبيوتر لدى شركة في مجال تكنولوجيا المعلومات في بوسان عندما قبض عليه في 25 يوليو/تموز 2002. واحتُجز في مركز سيول للاحتجاز، حيث وُجهت إليه بموجب المادة 7 (5) من "قانون الأمن القومي" تهمة حيازة "مواد تفيد العدو" و"إبداء الإعجاب الشديد بمجموعة مناهضة للدولة ومفيدة للعدو والإشادة بها". وكان كيم كانغ فيل قد أنشأ موقفاً خاصاً به على الإنترنت وكان يستمتع بالحديث إلى الناس وتبادل المعلومات بخصوص الأفلام والكتب. وقضت محكمة سيول الجزئية في سبتمبر/أيلول 2002 بسجنه لمدة عام إضافة للسجن عاماً آخر مع وقف التنفيذ. واستأنف كيم كانغ فيل الحكم أمام المحكمة العليا في سيول. وأثارت منظمة العفو الدولية قضيته في وثيقة تلخص "بواعث قلق وتوصيات مقدمة إلى المرشحين في انتخابات الرئاسة في ديسمبر/كانون الأول 2002" ووثيقة متابعة تركز على المحتجزين بموجب "قانون الأمن القومي". وأُفرج عنه في ديسمبر/كانون الأول

بعد أن غيرت المحكمة العليا في سيول الحكم إلى السجن عامين مع وقف التنفيذ. وقد استأنف هذا الحكم أمام المحكمة العليا.

أوروبا

بيلاروس

حُكِمَ على نيكولاي ماركفيتش، رئيس تحرير صحيفة "باغونيا"، وبافل موجيكو، الكاتب بالصحيفة، "بتقييد الحرية" لمدة عامين ونصف العام للأول وعامين للثاني لما زُعم من توجيههما سباً علنياً إلى رئيس بيلاروس ألكسندر لوكاشينكا في أحد أعداد صحيفة "باغونيا" في الفترة السابقة على الانتخابات الرئاسية التي أُجريت في سبتمبر/أيلول الماضي. وفي 4 مارس/آذار، قضت محكمة جزئية في أسيبوفيتشي بمنطقة موجيليف أوبلاست بتخفيض عقوبة نيكولاي ماركفيتش من "تقييد الحرية" إلى "العمل التأديبي". وفي 21 مارس/آذار، قررت محكمة جلوبين الجزئية الإفراج عن بافل موجيكو إفراجاً مشروطاً. وعاد الرجلان إلى غرودنو.

تركيا

في 26 ديسمبر/كانون الأول 1995، احتجز بعض أفراد شعبة مكافحة الإرهاب في قسم شرطة مانيسا 15 طفلاً وأحد مدرسيهم. وقد اتُهموا بالانتماء إلى عضوية منظمة غير مشروعة. وبعد أن احتُجز المتهمون 11 يوماً بدأت محاكمتهم في مارس/آذار 1996. ويفيد تقرير أصدره المعتقلون بأن الطلاب الخمسة عشر والمدرس تعرضوا جميعاً طوال هذه الفترة للمعاملة المهينة والتعذيب. وفي عام 1996، بدأ نظر الدعوى القضائية ضد عشرة من ضباط الشرطة بتهمة تعذيب 16 من الأحداث في الحجز في عام 1995 وأسفرت في 12 مارس/آذار 1998 عن تبرئتهم. وأخيراً قضت محكمة الجنايات في مانيسا، في 16 أكتوبر/تشرين الأول 2002، بسجن ضباط الشرطة مدداً تتراوح بين خمس وعشر سنوات.

أوزبكستان

في 25 مارس/آذار، أُفِرَجَ عن أندريه كليموف، على نحو غير متوقع لكنه محل ترحيب، من معسكر العمل يو زد 1/15 في مينسك بعد أن قضى أربع سنوات من مدة الحكم الصادر ضده بالسجن ست سنوات. وكان أندريه كليموف عضواً رفيعاً في برلمان بيلاروس الذي جرى حله، وتبنت منظمة العفو الدولية حالته باعتباره من سجناء الرأي بعد أن قُبِضَ عليه لأنشطته المعارضة في فبراير/شباط 1998. وأفادت وكالة إنترفاكس للأنباء بأنه خرج من معسكر العمل حاملاً حقيبة مملوءة بخطابات التأييد التي تلقاها من أشخاص بالخارج.

الشرق الأوسط

إيران

في 29 يناير/كانون الثاني، أُفرج عن سجين الرأي آية الله العظمى حسين علي منتظري، وهو رجل دين يبلغ من العمر 80 عاماً ويعاني من ضعف صحته، من الاحتجاز رهن الإقامة الجبرية في منزله. وكان احتجازه قد بدأ في مارس/آذار 1989 بعد أن أدى انتقاده للإعدام الجماعي للسجناء السياسيين في السنة السابقة إلى استبعاده كخليفة لآية الله الخميني مرشد جمهورية إيران الإسلامية آنذاك.

الكويت

في سبتمبر/أيلول، أصدر أمير الكويت عفواً عن أربع سيدات من سجناء الرأي. وكانت ابتسام برتو سليمان الدخيل، وانتصار رسان خلاتي، وزنوبة عبد القادر عاشور، وسميرة جمعة قد اتُهمن بالتعاون مع القوات العراقية وصدرت ضدهن أحكام في محاكماتٍ جائرة أمام المحكمة العسكرية ومحاكم أمن الدولة في عام 1991.

سوريا

قال الشاعر والصحفي فرج أحمد البيرقدار: "أيا كان ما تظنه بخصوص تأثير عملك فسيكون أكبر مما تتخيل." وقد كان واحداً من اثنين من سجناء الرأي السوريين السابقين زارا منظمة العفو الدولية وشكرا كل من ساهم في الإفراج عنهما. وكان فرج أحمد البيرقدار قد اعتُقل عام 1987 واحتُجز بمعزل عن العالم الخارجي قرابة سبعة أعوام، ثم حُكم عليه بالسجن 15 عاماً بتهمة الانتماء إلى منظمة محظورة. وقد تعرض للتعذيب، وبرغم ذلك فقد عبر عن تعاطفه مع بعض من عذوبه موضحاً أن أهوال التعذيب تفقد المرء إنسانيته وتقهره، لا بالنسبة للضحايا فحسب، بل وبالنسبة إلى مرتكبي التعذيب كذلك. وكانت حسيبة عبد الرحمن، وهي أيضاً كاتبة، قد سُجنت عدة مرات، آخرها في عام 1993، بسبب مشاركتها في العمل في مجال حقوق الإنسان.

وأُفرج عن سجين الرأي رياض الترك البالغ من العمر 72 عاماً وهو محام ومن نشطاء المعارضة البارزين، من سجن عدرا في سوريا في 16 نوفمبر/تشرين الثاني 2002 بعد حصوله على عفو رئاسي شخصي. وكان قد حُكم عليه بالسجن عامين ونصف العام بتهمة "محاولة تغيير الدستور بوسائل غير مشروعة."

وفي ديسمبر/كانون الأول 2002 أفرج عن سجين الرأي حسين داود، وهو من النشطاء الأكراد، بعد أن قضى عامين في السجن في سوريا. وقال إنه تعرض للتعذيب خلال وجوده في السجن. وعقب الإفراج عنه شكر أعضاء منظمة العفو الدولية على جميع الجهود التي قاموا بها من أجله.

أنباء سارة في إطار الحملة الخاصة بروسيا

في 23 يناير/كانون الثاني أفرج عن سجين الرأي غريغوري باسكو إفرجاً مشروطاً بعد أن قضى ثلثي مدة الحكم الصادر ضده بالسجن أربع سنوات بعد إدانته بتهمة الخيانة العظمى، في مستعمرة سجون في الشرق الأقصى بروسيا. وغريغوري باسكو صحفي ومن المعنيين بحماية البيئة. وكان قد صور في عام 1993 فيلماً لناقلة تابعة للبحرية الروسية تلقي نفايات وذخائر مشعة بصورة غير مشروعة في بحر اليابان. وكشف النقاب في هذا الفيلم وفي سلسلة من المقالات عن الخطر على البيئة الذي تسببه سفن أسطول المحيط الهادي الروسي المتهالك، بما في ذلك الغواصات النووية. كما كتب عن الفساد في الأسطول. واعتُقل غريغوري باسكو في عام 1997 لنقله ما زُعم أنه معلومات حساسة إلى وسائل الإعلام اليابانية. وفي ديسمبر/كانون الأول 2001، قضت محكمة عسكرية في مدينة فلاديفوستوك الروسية بسجنه أربعة أعوام بتهمته الخيانة والتجسس. وقال عند الإفراج عنه: "كان الحراس في معسكر العمل في زهول من كمية البطاقات التي تلقيتها من المؤيدين. وقد أشرفت البطاقات القليلة التي وصلتني مباشرة في المستعمرة بالضياء على حياتي المظلمة."

الشبكات المتخصصة

شبكة التحرك العاجل

خلال عام 2001، بدأت منظمة العفو الدولية 468 حالة تحرك عاجل من أجل أشخاص في 83 دولة وإقليمياً. وقد دعت المنظمة إلى القيام بتحرك من أجل أشخاص إما كانوا عرضة لخطر انتهاك حقوقهم الإنسانية وإما كابدوا انتهاكات لحقوق الإنسان، بما في ذلك التعذيب، و"الاختفاء"، وعقوبة الإعدام، والوفاة في الحجز، والإعادة قسراً إلى بلدان سيكونون فيها عرضة لخطر انتهاكات حقوق الإنسان. كما قامت المنظمة بمتابعة حالات التحرك العاجل من خلال إصدار 346 تحديثاً لمناشدات التحرك العاجل السابقة سجل 130 منها أنباء سارة بخصوص الحالة.

وأفرج عن اثنين على الأقل من سجناء الرأي الآخرين الذين كانت حالاتهم موضع تحركات عاجلة لمنظمة العفو الدولية من السجن خلال عام 2002. وكان الاثنان، وهما الجنرال خوسيه غالاردو في المكسيك وسعد الدين إبراهيم في مصر، قد سُجنا بسبب أنشطة سياسية سلمية.

شبكة المحامين الدولية

شبكة المحامين الدولية هي واحدة من كثير من الشبكات والفروع والهيئات التي تعمل على إنشاء المحكمة الجنائية الدولية. ومنذ أن اكتمل في إبريل/نيسان 2002 تصديق 60 دولة على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، تحقق تقدم كبير نحو إنشاء المحكمة. ونُصب أول 18 قاضياً للمحكمة في مراسم أُقيمت في لاهاي في فبراير/شباط 2003، وانتُخب أول مدع للمحكمة من جانب الدول الأطراف في النظام الأساسي في إبريل/نيسان 2003. وكان من شأن النشاط القانوني الذي قامت به منظمة العفو الدولية أن يسهم بشكل كبير في تحقيق هذا الإنجاز.

ويعني انتخاب مدع للمحكمة أنه صار بوسع المحكمة الجنائية الدولية أن تقرر بدء التحقيقات في المزارع الخاصة بالمذابح الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب في الأشهر القادمة.

الشبكة الطبية

خلال عام 2002 قام متخصصون في مجال الصحة فيما يزيد على 30 دولة بما يربو على 40 تحركاً ومتابعة لتحركات سابقة تتعلق بسجناء حُرِّموا من الرعاية الصحية، أو بحالات تخص تعرض زملاء لهم من العاملين في مجال الصحة للسجن بسبب أنشطتهم السلمية في مجال حقوق الإنسان. وفي جميع المناطق – إفريقيا والأمريكتان وآسيا وأوروبا والشرق الأوسط – أُفْرَج عن واحد على الأقل من سجناء الرأي الذين عُنيت بهم التحركات الطبية. وتلقى آخرون رعاية طبية في السجن أو خارجه.

الشبكة المعنية بالأنشطة العسكرية والأمنية والشرطية

خلال عام 2002، قدمت منظمة العفو الدولية اقتراحاً إلى المفوضية الأوروبية بطرح مشروع لائحة للاتحاد الأوروبي على جميع الدول الخمس عشرة الأعضاء في الاتحاد تهدف لمنع التجارة في أدوات التعذيب والمعدات الأمنية التي تُستخدم في التعذيب. وفي 30 ديسمبر/كانون الأول 2002، اعتُمد المشروع. واللائحة الآن قيد النقاش في مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي.

وتمكنت منظمة العفو الدولية في الولايات المتحدة الأمريكية في سبتمبر/أيلول، نتيجة للمساعي التي بذلتها، من إقرار بند قانوني يقضي بأن يقدم وزير الخارجية سنوياً إلى الكونغرس الأمريكي تقريراً بخصوص "أي ضلوع من جانب أي أجنبي من العسكريين أو من المدنيين العاملين في وزارات الدفاع" ممن دربتهم الولايات المتحدة "في انتهاك حقوق الإنسان المعترف بها دولياً". وتمكن أعضاء منظمة العفو الدولية وأنصارها في الولايات المتحدة أيضاً من هزيمة جهود الحكومة لرفع الشرط المتعلق باحترام حقوق الإنسان من برامج المساعدة الخارجية الأمريكية.

أبناء سارة بخصوص عقوبة الإعدام

بحلول نهاية عام 2002، كانت 76 دولة قد ألغت عقوبة الإعدام بالنسبة لجميع الجرائم، بينما كانت 15 دولة قد ألغتها بالنسبة لجميع الجرائم ما عدا الحالات الاستثنائية، مثل الجرائم الواردة في القانون العسكري أو الجرائم المرتبكة في ظروف استثنائية كالجرائم المرتكبة في زمن الحرب. وكانت 20 دولة أخرى تمارس إلغاء العقوبة عملياً، وهي الدول التي تطبق عقوبة الإعدام بالنسبة للجرائم العادية كالقتل العمد، ولكنها لم تنفذ أي حكم بالإعدام على مدى السنوات العشر الأخيرة، ويُعتقد أنها تتبع سياسة أو عرفاً متبعاً يقوم على عدم تنفيذ عقوبة الإعدام، أو قدمت تعهداً دولياً بعدم استخدام عقوبة الإعدام. وظلت 84 دولة أخرى وإقليمياً تطبق عقوبة الإعدام بالنسبة للجرائم العادية.

قبرص

عُدل القانون الجنائي العسكري في 19 إبريل/نيسان لحذف عقوبة الإعدام بالنسبة لجريمتي الخيانة والقرصنة العسكريتين، لتكون قبرص بذلك قد ألغت عقوبة الإعدام كلياً. وكانت عقوبة الإعدام قد أُلغيت بالنسبة إلى جريمة القتل العمد في عام 1983. وكان آخر حكم بالإعدام قد نُفذ في عام 1962.

تركيا

في 3 أغسطس/آب، أقر البرلمان التركي قانوناً يلغي عقوبة الإعدام بالنسبة لجميع الجرائم ما عدا تلك المرتبكة في زمن "الحرب أو خطر الحرب الوشيك". واستعاض القانون الجديد عن عقوبة الإعدام بالسجن مدى الحياة مع استبعاد إمكانية الإفراج بالنسبة إلى بعض السجناء. وصدق الرئيس أحمد نجات سيزر على القانون في 8 أغسطس/آب ودخل القانون حيز التنفيذ بنشره في الجريدة الرسمية في اليوم التالي.

يوغوسلافيا

في 19 يونيو/حزيران، أصبحت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية دولة خالية من تطبيق عقوبة الإعدام عندما أقر برلمان جمهورية الجبل الأسود تعديلات لقانون العقوبات تحذف العقوبة من قوانين الجبل الأسود الذي كان الجزء الوحيد في البلاد الذي ما زالت العقوبة مطبقة فيه. واستُعيض عن عقوبة الإعدام في الجبل الأسود بعقوبة السجن 40 عاماً بالنسبة للأشخاص الذين كان عمرهم 20 عاماً أو أكثر وقت ارتكاب الجريمة.

الفلبين

علقت الرئيسة غلوريا ماكاباغال أرويو تنفيذ جميع أحكام الإعدام ريثما يناقش الكونغرس الفلبيني مشروع قانون يلغي عقوبة الإعدام.

فيجي

في 11 مارس/آذار، حُذفت عقوبة الإعدام من قانون العقوبات عندما صدق الرئيس راتو جوزيفا لويلو أولوفودا على التعديل رقم 5 لعام 2002 لقانون العقوبات الذي أقره مجلس الشيوخ في فيجي.

السعودية

أعلن وزير الداخلية السعودي الأمير نايف بن عبد العزيز في 4 ديسمبر/كانون الأول أن الملك فهد بن عبد العزيز خفف أحكام الإعدام الصادرة على 17 رجلاً من أبناء الطائفة الإسماعيلية إلى السجن عشر سنوات.

الولايات المتحدة الأمريكية (ولاية إنديانا)

في 26 مارس/آذار، وقع حاكم الولاية فرانك أوبانون مشروع قانون يحظر فرض عقوبة الإعدام على المتهمين الذين كانوا دون سن الثامنة عشرة وقت ارتكاب الجريمة ليصبح بذلك قانوناً نافذاً. وإنديانا هي الولاية السادسة عشرة في الولايات المتحدة الأمريكية التي تحظر إعدام مرتكبي الجرائم من الأطفال.

الولايات المتحدة الأمريكية (ولاية جورجيا)

في 25 فبراير/شباط، خفف مجلس العفو والإفراج المشروط في ولاية جورجيا حكم الإعدام الصادر على ألكسندر وليامز إلى السجن مدى الحياة دون إمكانية الإفراج المشروط.

الولايات المتحدة الأمريكية (ولاية ماريلاند)

في 9 مايو/أيار، أعلن حاكم الولاية بريس غلندنغ وقف تنفيذ أحكام الإعدام في انتظار نتيجة دراسة تجريها جامعة ماريلاند بخصوص مدى عدالة تطبيق عقوبة الإعدام في الولاية، ولاسيما فيما يتعلق بالتحيز العنصري والجغرافي. وفي الوقت نفسه أصدر الحاكم قراراً بعدم تنفيذ حكم الإعدام في ويزلي بيكر الذي كان من المقرر أن يُنفذ فيه الحكم خلال الأسبوع الذي يبدأ في 13 مايو/أيار.

للحصول على مزيد من المعلومات يُرجى الاتصال بالمكتب الإعلامي لمنظمة العفو الدولية في لندن بالمملكة المتحدة

هاتف: 004420 7413 5566

Amnesty International, 1 Easton St., London WC1X 0DW.

<http://www.amnesty-arabic.org>